



## أثر تطبيق الشفافية في ضبط المالية العامة في لبنان

ندى عبد اللطيف سرور

جامعة الجنان في لبنان \ كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

[nada.srouf67@gmail.com](mailto:nada.srouf67@gmail.com)

### الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الشفافية في ضبط المالية العامة في لبنان. إعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات وتمّ إختيار عينة قصدية فشكّلت العينة 100 موظفاً، فكانت 23 موظفاً في ديوان المحاسبة، و77 موظفاً في وزارة المالية في قسم المحاسبة وأعداد الموازنة.

أظهرت النتائج النهائية للدراسة أنّ هناك أثر إيجابي قوي 0.80، ذو دلالة إحصائية بلغت 00.0 وهي أصغر من 0.05 بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة في لبنان. ويتضح من النتيجة السابقة أن تطبيق الشفافية يؤثر بشكل إيجابي في ضبط المالية العامة.

بينما أضحى تحليل التباين ANOVA قيمة ( $F=168.37$ ) بدلالة إحصائية أصغر من (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي أن الإنحدار معنوي لا يساوي صفر وبالتالي يوجد أثر إيجابي بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة. كما أظهرت معادلة خط الإنحدار بين المتغيرين، عند تغيير (الشفافية) درجة واحدة سوف يتغير (ضبط المالية العامة) 0.74، وفقاً للمعادلة التالية: ضبط المالية العامة = 0.74 \* (الشفافية) + 1.01. مما يدل على أن المتغير المستقل الشفافية له تأثير ذو دلالة إحصائية على تباين ضبط المالية العامة كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة ( $P\text{-value or Sig.}=0.00$ ).

أما أبرز التوصيات فكانت ضرورة تفعيل الأطر القانونية اللازمة لتعزيز الشفافية وسهولة تطبيقها من أجل ضبط المالية العامة. ونص القوانين التي توجب الشفافية في القطاع العام وإتاحة البيانات المالية والموازنة للجمهور مما يزيد القدرة على المساءلة.

**الكلمات المفتاحية:** الشفافية، المالية العامة، الموازنة، النفقات، الإيرادات، المساءلة.



## The Effect of Applying Transparency in Public Financial Management in Lebanon

**Nada Abdul Latif Srour**

Jinan University in Lebanon

Faculty of Economics and Business Administration

[Nada.srour67@gmail.com](mailto:Nada.srour67@gmail.com)

### Abstract

The study aimed to identify the effect of applying Transparency in Public Financial Management in Lebanon, which adopted the descriptive analytical method and used the questionnaire as a data collection tool, by selecting a purposive sampling consisting of 100 employees, 23 from the Court of Accounts, and 77 from the Ministry of Finance - Department of Accounting and Budgeting.

The final results of the study showed that there was a strong positive effect (0.80), statistically significant, amounting to 0.00, which is smaller than 0.05, between the applying of Transparency and Public Financial Management in Lebanon.

While the analysis of variance (ANOVA) showed a value of ( $F = 168.37$ ) with a statistical significance less than (0.05), and thus rejecting the null hypothesis and accepting the alternative hypothesis, which is that the significant regression is not equal to zero, and therefore there is a positive effect between applying Transparency and public financial management. The equation of linear regression line between the two variables also showed that when (Transparency) changes one degree, the Public Financial Management will change (0.74), according to the following equation:  $\text{Public Financial Management} = 0.74 * \text{Transparency} + 1.01$ . This indicates that the independent variable (Transparency) has a statistically significant effect on the variability of Public Financial Management as evidenced by the level of significance (P-value or Sig. = 0.00).

The most important recommendations were the necessity of activating the legal frameworks to enhance Transparency and ease of its implementation in order to manage public finances, and to stipulate laws requiring Transparency in the public sector, and to make financial data and the public budget available to the public, which increases accountability.

**Keywords:** Transparency, Public Finances, Public budget, Expenses, Revenues, Accountability.



## 1. المقدمة

كشفت الأزمة المالية العالمية وما تلتها من أزمات الديون السيادية، أن الغموض في المالية العامة وغياب الشفافية والمساءلة مقترن بضعف حقيقي في تطبيق قواعد المالية العامة الجيدة والحديثة. مما أدى إلى إضعاف قدرة بعض الدول على الوفاء بالتزاماتهم من جهة وتنفيذ مهامهم الرئيسية في توفير الخدمات العمومية من جهة أخرى. ونتيجة لذلك وما خلفته هذه الأزمات من سلبيات، كان لا بد لهذه الدول من مراجعة أنظمتها المحاسبية والمالية والإقتصادية مما جعلها تبحث عن نظم مالية تتسم بالشفافية. فإتجهت هذه الدول نحو تحقيق إصلاحات في المالية العامة لتحسين الشفافية مما يزيد القدرة على المساءلة.

## 2. منهجية دراسة

### 2.1. أهمية دراسة

يبدأ إصلاح المالية العامة بإصلاح الموازنة العامة التي تعتبر العصب الأساس الحساس في الكيان الإقتصادي للدولة، كونها إحدى أهم أدوات السياسة المالية، التي تحقق من خلالها العديد من الأهداف التنموية، الإقتصادية والإجتماعية، والتي تلبي غاياتها المالية والسياسية، بناء لذلك ستنتسم هذه الدراسة بتبيان أهمية الشفافية في ضبط المالية العامة، ليتمكن الجمهور من المساءلة والمحاسبة.

### 2.2. إشكالية الدراسة

إن تحديث الدولة يرتكز على إصلاح المالية العامة كونها تشكل مدخلاً أساسياً في تحقيق الحكم الرشيد وضبط الإنفاق والحفاظ على ثروات الدولة وإستغلالها بما يتناسب مع مصالح الدولة والمواطنين لتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، من هنا نجد إن إصلاح المالية العامة يبدأ بصورة أساسية في إصلاح الموازنة العامة وتحديثها، وتوفير بيانات مالية شفافة متاحة للمستخدمين والجمهور مما يعزز المساءلة ويحد من الهدر نتيجة الإستغلال الأمثل لموارد الدولة. لذلك فإن إشكالية البحث الرئيسية تبرز في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

**هل يوجد أثر لتطبيق الشفافية في ضبط المالية العامة في لبنان؟**

### 2.3. أهداف دراسة

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة تبيان أثر تطبيق الشفافية في ضبط المالية العامة في لبنان، ويتفرّع عن ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية، منها:

- التّعرف على الشفافية وعلاقتها بضبط المالية العامة.

- الخروج بخلاصات حول الموضوع وتوصيات مرتبطة به، يستفاد منها.



## 2.4. فرضيات الدراسة

تأتي فرضيات الدراسة في محاولة للإجابة على السؤال الذي ورد في إشكالية الدراسة وإنسجاماً مع الطروحات النظرية حول هذا الموضوع وإستناداً لما سبق نتج لدينا الفرضية الرئيسة التالية:

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وضبط المالية العامة في لبنان.

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وضبط المالية العامة في لبنان.

## 2.5. أنموذج الدراسة

المتغير المستقل: الشفافية.

المتغير التابع: ضبط المالية العامة (الموازنة العامة).

المتغيرات الديموغرافية: سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي والمؤهلات العلمية.

المتغير التابع ضبط المالية العامة	الفرضية الرئيسة	المتغير المستقل الشفافية
الموازنة العامة		الشفافية

## 2.6. حدود الدراسة

لا بد لكل دراسة عملية كانت أم نظرية حدود مكانية، حدود زمانية، حدود موضوعية، وحدود بشرية.

الحدود الموضوعية: سيتم تبيان أثر تطبيق الشفافية في ضبط المالية العامة في لبنان.

الحدود المكانية: سينحصر مكان الدراسة في ديوان المحاسبة ووزارة المالية اللبنانية.

الحدود الزمانية: دراسة إستطلاعية لإمكانية تطبيق الشفافية في القطاع العام لضبط المالية العامة في فترة إعداد الدراسة في الفصل الأخير للعام 2020.

الحدود البشرية: المراقبين المركزيين والمختصين في ديوان المحاسبة، والموظفين في تبويب المحاسبة العمومية وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة في وزارة المالية اللبنانية.



## 2.7. الدراسات السابقة

في سياق البحث عن دراسات سابقة تتناول موضوع الدراسة، تم التطرق الى العديد من الدراسات التي تشمل جانب من جوانب الدراسة او عدداً من الجوانب، من أهمها:

- دراسة نزيه عبد المقصود مبروك، (2015). "شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها وآليات تعزيزها". بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد الثلاثون، الجزء الثالث، جامعة الأزهر. جمهورية مصر العربية.

هدفت الدراسة الى تبيان كيفية تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة. أشار الباحث الى مفهوم الموازنة العامة أهميتها وشفافيتها، كما أشار الى المعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة. استخدم المنهج الإستقرائي لدراسة إشكالية البحث حول مدى أهمية تعزيز شفافية الموازنة العامة. من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة تمثل الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة أما أهم التوصيات كانت من لا بدّ من تعزيز الشفافية لتحقيق أهداف الموازنة. الوضوح وعدم الغموض في القوانين والأنظمة والإجراءات والإنتفاخ على الجمهور.

- دراسة يراضية حكيم، (2016). "إعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة والرقابة على المال العام". بحث منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد العاشر 2016.

هدفت الدراسة إلى تبيان دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تحسين المحاسبة الحكومية وتعزيز الشفافية. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة إشكالية البحث وهي: "ما هي متطلبات إصلاح المحاسبة العمومية في ظل المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام؟ وما مدى مساهمة تلك المعايير في تحقيق الشفافية ودعم المساءلة والرقابة على المال العام؟". ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث: إن الانتقال إلى نظام المحاسبة العمومية وفقاً لمعايير محاسبة القطاع العام يعتبر من متطلبات تحسين الشفافية والرقابة من أجل المساءلة في التصرف في المال العام. وقد خلصت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها: الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والملائمة للبيئة الجزائرية. كما ينبغي تحديد المعايير الممكن تطبيقها وفق المتطلبات والأولويات والإمكانيات المتوفرة.

- دراسة فاطمة ساجي، (2011). "الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة". رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجمهورية الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى تبيان معوقات وإمكانيات تطبيق مفاهيم الشفافية في المالية العامة في الجزائر. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لدراسة إشكالية البحث وهي: "كيف يمكن تعزيز الشفافية في تسيير المالية العامة؟". ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث: المالية العامة في الجزائر بعيدة عن مبدأ الشفافية وتتسم بالغموض.



وقد خلصت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها: وثائق الموازنة هي الوثائق الأساسية التي تحاسب عليها الحكومة، لذا يجب أن تقدم بأسلوب سهل ومفهوم لمستخدمي البيانات المالية والجمهور.

- دراسة فيحاء البكوع، منهل العلي وإرسلان الأفندي، (2009). "دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي". دراسة محاسبية تحليلية، بحث منشور في مجلة بحوث مستقبلية- كلية الحداثة الجامعة، العدد 25 و 26.

هدفت الدراسة إلى تبيان دور الشفافية المحاسبية ومدى الإلتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من أثر الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية وتخفيضها. تم إعتداد المنهج الوصفي لدراسة إشكالية البحث وهي: "هل يؤثر عدم إستخدام الشفافية أو النقص في إستخدامها وعدم الإلتزام الكامل بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في إحداث الفساد المالي؟". ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث: إن الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الشامل تؤكد على أن تتضمن البيانات المالية معلومات كافية وجوهرية تمكن مستخدميها من ترشيد قراراتهم. وقد خلصت الدراسة للعديد من التوصيات أهمها: إن الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد وبأشكاله المختلفة ومنها الفساد المالي.

### التعليق على الدراسات السابقة

بعد إستعراض الدراسات السابقة، تتضح أهمية الشفافية في ضبط المال العام والحد من الهدر، وتأتي هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة في القطاع العام اللبناني، التي ربطت أثر الشفافية في ضبط المالية العامة.

## 3. الإطار النظري للدراسة

### 3.1 الشفافية

#### 3.1.1 مفهوم الشفافية

أصبحت الشفافية وعلاقتها بالبيانات المالية الأكثر تداولاً في الوقت الحاضر، والتي توفر إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار وللحد من حالات الفساد وإتاحة المعلومات للجمهور. ويقصد بالشفافية كما أوردته هيئة الأمم المتحدة بأنه حرية تدفق المعلومات مقرونة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم وإنجاز القرارات المناسبة وإكتشاف الأخطاء. وتكون للهيئات الشفافة إجراءات واضحة لصناعة القرار وقنوات مفتوحة للإتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن، وتوفر قدرأ واسعاً من المعلومات لهم. (يوسف، 2006: 132).



## تعريف الشفافية

تعددت التعريفات التي وضعت للشفافية وفقاً لطبيعة إستخدامها، وأهتمت المؤسسات الدولية المالية والإقتصادية إهتماماً بالغاً بشأن الشفافية، فكانت التعريفات وفقاً لطبيعة توجهها على النحو التالي:

**عرفتها منظمة الشفافية العالمية:** على أنها العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات والصفريات الحكومية والإدارية، من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة، معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية.

**أما صندوق النقد الدولي عرفها:** بأنها إلتزام الصراحة مع الجمهور بشأن أنشطة المالية العامة التي تقوم بها الحكومة، سواءً كانت أنشطة سابقة أو راهنة أو مستقبلية، وكذلك بشأن هيكل الحكومة ووظائفها اللذان يحددان سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها، وتشجع هذه الشفافية إجراء نقاش عام يقوم على معلومات أفضل، وزيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها. (IMF, 2012: 5).

وترى الباحثة أن الشفافية هي عبارة عن الوضوح والصدق في البيانات والتقارير المالية تبين مداخل الكيان وكيفية إستخدامها وأوجه إنفاقها، وإتاحة هذه البيانات المالية والموازنة للجمهور مما يعزز القدرة على المساءلة والمحاسبة وإغلاق أبواب الهدر والفساد. كما تساعد الشفافية على إتخاذ القرارات السليمة مما يوجب على الكيان توجيه الإنفاق وترشيده.

### 3.1.2. أهداف الشفافية

- تهدف الشفافية إلى تحسين صورة الوطن ونشر القيم الفاضلة، تنمية ثقافة المجتمع، تفعيل القوانين، تحديد مواطن القصور، الكشف عن الفساد ونشر الوعي وفقاً لما يلي:
- تحسين صورة الوطن محلياً ودولياً في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد.
- نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد.
- تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال الفساد ومناهضة سوء إستعمال السلطة.
- السعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة للشفافية.
- تحديد مواطن القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد.
- الكشف عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصها ودراستها والبحث عن أسبابها وإقتراح وسائل علاجها وتلافيها، ونشر الوعي بماهية الفساد. (السيد، 2007).



كما أفادت منظمة الشفافية الدولية بأن أحد أهداف الشفافية هو التأكيد على أن الموظفين العموميين، والموظفين المدنيين، والمديرين وأعضاء المجالس ورجال الأعمال يعملون بشكل واضح ومفهوم ويقدمون التقارير عن أنشطتهم. وهو ما يعني أنهم يمكن أن يخضعوا للمساءلة من قبل الجمهور (الشفافية الدولية، 2014).

### 3.1.3. متطلبات تطبيق الشفافية

لكي تسود الشفافية في المالية العامة للدول فإنها تحتاج إلى جملة من المتطلبات أهمها:

- توفر الديمقراطية في المجتمع.
- الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها للمواطنين والموظفين.
- نشر الوعي بين المواطنين والموظفين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية، والتطوير الإداري.
- التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة.
- تطوير شبكة المعلوماتية بين الدوائر والمؤسسات كافة وتسهيل تدفق المعلومات.
- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.
- تطبيق الحوكمة الإلكترونية.
- مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد والقيام بالإصلاح.
- تبسيط إجراءات العمل وتطوير قدرات موظفي الجهاز الحكومي.
- حرية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. (قرادعي، 2011: 4).

### 3.1.4. شروط توفر الشفافية

يوجد مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في أي معلومة أو إجراء لكي تتصف بالشفافية، وتتمثل بما يلي:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب إذ أن تطبيق الشفافية في وقت متأخر تكون فقط لإستيفاء النواحي الشكلية، كما في إستيفاء متطلبات ميزات بعض الشركات التي تنشر بعد عدة أشهر من تواريخ إنجازها.
- أن تتاح المعلومات لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تتسم المعلومات بالوضوح وأن ترافق معها التقارير والبيانات التوضيحية.
- أن تعقب إجراءات الشفافية، إجراءات المساءلة إذ تطلب الأمر ذلك، إذ أن الشفافية هي وسيلة لتحقيق الغاية في إظهار المعلومات المهمة ويجب متابعة هذه النتائج على وفق الأطر القانونية المنظمة للوحدات الاقتصادية. (يوسف، 2006: 132).





### 3.1.5. معوقات الشفافية

هناك العديد من العوامل التي تعيق وتنتشر بصفة خاصة في الدول النامية ويمكن عرضها بالاتي:

- الجهل في خصائص المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية للوحدات الاقتصادية.
- ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية مما يزيد من تفاقم المشاكل وصعوبة التعامل معها. (القاعي، 2001: 87).

### 3.1.6. الشفافية في المالية العامة بتشجيع من الصندوق النقد الدولي

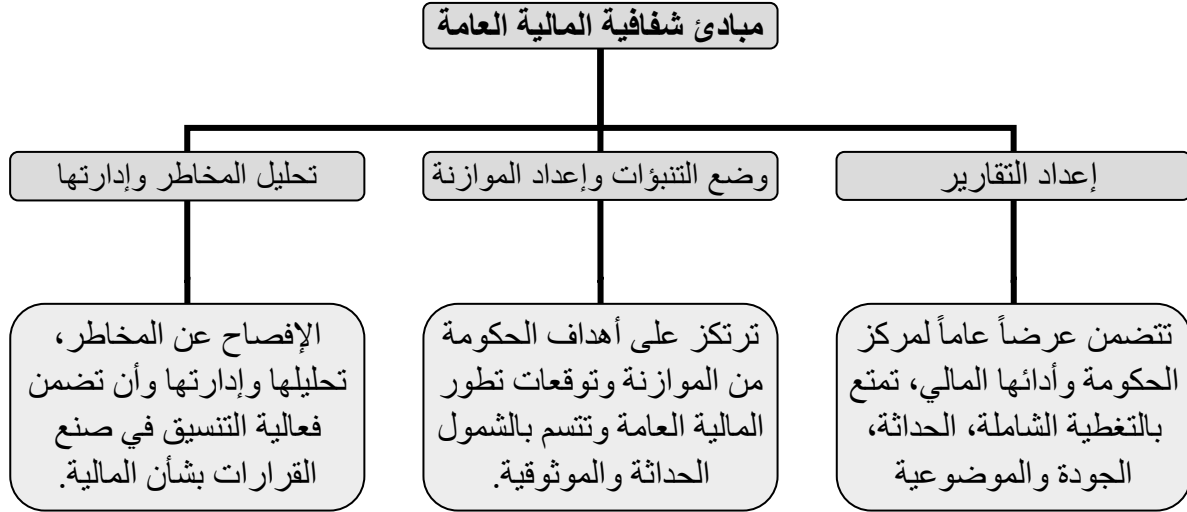
شفافية المالية العامة عامل حاسم في إدارة المالية العامة والمساءلة عنها. فهي تتيح للحكومات صورة دقيقة عن مركزها المالي وآفاقه المتوقعة، وعن التكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغييرات في السياسات المطبقة، والمخاطر التي يمكن أن تحيد بها عن المسار الصحيح. كذلك تتيح شفافية المالية العامة للهيئات التشريعية والأسواق والمواطنين المعلومات اللازمة لمساءلة الحكومات. ويمثل الميثاق الجديد وتقييمات شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي، الوارد وصفها في التقرير بعنوان مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة، جزءاً من جهود الصندوق لتعزيز الرقابة على المالية العامة، ودعم صنع السياسات، وتحسين المساءلة المالية. (صندوق النقد الدولي، 2016: 1).

### 3.1.7. أسباب الرغبة في زيادة شفافية المالية العامة

تتيح شفافية المالية العامة لكل من صنّاع السياسات والجمهور إجراء نقاش يقوم على معلومات أفضل حول تصميم سياسة المالية العامة وما تحققه من نتائج، وإرساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها. وتساهم شفافية المالية العامة أيضاً في إبراز المخاطر المحتملة التي تكتنف آفاق المالية العامة، مما يقود إلى إجراءات مبكرة وسلسلة على مستوى المالية العامة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات وتخفيف حدتها. وقد تبين أن درجة شفافية المالية العامة يمكن أن تساعد كذلك على إعطاء فكرة عن مدى المصدقية المالية للبلد المعني، ولها دور في تكوين تصورات الأسواق لسجل أداء المالية العامة. وقد شهدت الفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة فقداناً لثقة الأسواق في الحكومات ذات العجز المالي المُستتر أو المقدر بأقل من قيمته الحقيقية، وهو ما أكد أهمية شفافية المالية العامة للإستقرار المالي والإقتصادي العالمي. (صندوق النقد الدولي، 2016: 1).

### 3.1.8. مبادئ الشفافية في المالية العامة

يظهر الرسم البياني مبادئ الشفافية في المالية العامة العامة بشكل مختصر وفقاً لما يلي:



شكل رقم (2) مبادئ شفافية المالية العامة، المصدر: صندوق النقد الدولي، 2012. من إعداد الباحثة.

### 3.1.9. مبادئ شفافية الموازنة العامة للدولة

وبهدف تحقيق الشفافية في إعداد الموازنة العامة، فإن هناك العديد من الممارسات الخاصة بشفافية الموازنة العامة، والتي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي ينطبق بصفة خاصة على ما تضمنه ميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه الممارسات والمبادئ التالية:

- يجب أن يتم إعداد الموازنة العامة وفق جدول زمني ثابت يتم من خلاله الاستدلال والإسترشاد بكل الأهداف في مجال الإقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة.
- منح الهيئة التشريعية الوقت الكافي، حتى تدرس مشروع الموازنة العامة وتبدي رأيها.
- ينبغي إعداد الموازنة العامة وعرضها ضمن الإطار الشامل المتوسط الأجل لسياسات الإقتصاد الكلي والمالية العامة.
- ينبغي إعطاء وصف دقيق لأهم الإجراءات المتعلقة بالنفقات والإيرادات، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة العامة.
- تنسيق الأنشطة داخل الموازنة وخارج الموازنة ضمن الإطار العام والشامل لسياسة المالية العامة، وهذا بالإرتكاز على آليات واضحة وشفافة.
- العمل على توفير جملة من الإجراءات الواضحة يراد بها تنفيذ الموازنة العامة ومتابعتها، والإبلاغ عن نتائجها. ( خفوسي، 2020: 56).



### 3.1.10. الشفافية والمساءلة

يصعب أن تتم مساءلة الحكومات ومنشآت القطاع العام الأخرى إذا لم تكن هناك شفافية. وبالتالي، فالشفافية هي عنصر هام من عناصر المساءلة. حيث نص مجلس المعايير إن إعداد تقارير مالية قوية وشفافة يُحسن من عملية إتخاذ القرارات في القطاع العام، وتُخضع الحكومات لمزيد من المساءلة من قبل الناخبين. وبذلك يكون مفهوم المساءلة بإعتباره مظلة تتكون من عدة جوانب، والتي تكون الشفافية أحد أهم عناصرها. وتجدر الإشارة إلى أن المساءلة في القطاع العام أكثر تعقيداً من المساءلة في القطاع الخاص. (أجيستام وأندريك، 2018: 13).

### 3.2 المالية العامة

إنطلقت معظم المبادرات في إصلاح المالية العامة بتحديث الموازنة العامة كونها الأداة الأساسية في بناء الدولة وفي ترجمة الرؤى الإقتصادية لأي حكومة. وقد برزت ضرورة الإصلاح في سياق عالمي يتطلب من الحكومات مزيداً من الشفافية والوضوح والقدرة على التوفيق بين محدودية الموارد ومستويات تحسين الأداء الإداري منه والمالي. (المبيض، 2012: 3).

#### 3.2.1 مفهوم المالية العامة

تطور مفهوم المالية العامة من المفهوم التقليدي الذي يقول بأن الدولة تتولى أقل الأعمال وتنفق أدنى ما يمكن، بحيث يقتصر نشاطها على بعض الأعمال العامة التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، إلى المفهوم الحديث الذي يقوم على توسع نشاط الدولة لجميع النواحي دون إستثناء، فهو العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل المالية، من نفقات ورسوم وضرائب وقروض، والموازنة والوسائل نقدية المتنوعة لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها. (عواضة وقطيش، 2019: 340).

#### 3.2.2 تعريف علم المالية العامة

يشمل تعريف علم المالية العامة دراسة وتحليل المشاكل المتعلقة بتخصيص وتوجيه الموارد لإشباع الحاجات العامة من خلال ما يسمى بالموازنة العامة للدولة التي تتضمن جانبين هما النفقات العامة والإيرادات العامة. (عبد الحميد، 2010: 20).

إن تعريف علم المالية العامة الحديث أصبح هو العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها بهدف تحقيق أغراض الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، أو هو العلم الذي يتناول النشاط المالي العام أو نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية من الإيرادات والنفقات العامة بقصد تحقيق المصالح الإجتماعية والإقتصادية لأفراد المجتمع. (العامري والحلو، 2020: 15).

وترى الباحثة أن علم المالية العامة يهتم بنشاط الدولة لتحقيق التوازن المالي فيقدر النفقات العامة ويعمل على تحصيل وتفعيل الإيرادات العامة اللازمة لتغطية هذه النفقات لتأمين المصلحة العامة وتحقيق متطلبات المواطنين.



### 3.2.3. النفقات العمومية

الدور الأول يعطى لمضمون النفقة، فالراتب الذي يتقاضاه الموظف أو دعم الدولة لبعض السلع أو الخدمات والمبالغ التي تنفق على المشاريع المائية والكهربائية أو شراء الأسلحة وتعزيز الدفاع الوطني كلها نفقات عمومية، ولكن تختلف النفقة بطبيعتها وغايتها، فرواتب الموظفين والنفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة هذه النفقات لها صفة مالية وتصنف ضمن النفقات العادية، فالنفقات العادية هي التي تتكرر سنوياً. أما النفقات الإنشائية ونفقات الحروب وغيرها تُعرف بالنفقات غير العادية والتي تغطي تكاليفها في معظم الأحيان بموارد غير عادية كالقروض. (عواضة وقطيش، 2019: 331).

### 3.2.4. الواردات العمومية

الإيرادات العامة هي أحد عناصر علم المالية العامة الثلاثة إضافة إلى النفقات والموازنة العامة. فقيام الدولة بوظيفتها المالية تتطلب أن تعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وكانت أهمية الإيرادات تقتصر في ظل الدولة الحارسة على تزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، وعلى الرغم من ذلك إهتم علماء المالية العامة الأوائل بدراسة الموارد العامة للدولة لتأمين المال اللازم للإنفاق وتسيير المصالح الإدارية للدولة. (العكام، 2018: 101).

### 3.2.5. المالية العامة في لبنان

إن علم المالية العامة والتشريع المالي، يتضمنان عرضاً وتحليلاً للأجهزة، والقواعد الأساسية، التي وضعت لتسهيل للدولة، ومختلف الإدارات العمومية، القيام بمهامها ووظائفها وممارسة إختصاصاتها عن طريق الوسائل المالية، ويمكن تقسيم المالية العامة إلى قسمين:

**القسم الأول:** يشمل وسائل العمل التي تتيح للدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية: النفقات العمومية، والرسوم والضرائب، والقروض، الوسائل النقدية.

**القسم الثاني:** يؤلف الإطار الذي تستخدم هذه الوسائل في داخله، إطاراً يؤلف برنامجاً سنوياً، هو الموازنة. (قطيش وعواضة، 2019: 25 - 26).



### 3.2.6. عناصر المالية العامة

إن الدولة هي صاحبة السيادة على إقليمها الوطني، وتحفظ لنفسها بمهمة القيام وإشباع الحاجات العامة، وللقيام بمثل هذه المهمة لا بدّ أن يتوفر لها إمكانيّة إمتلاك الأموال لشراء السلع والخدمات والإنفاق، ويطلق على هذه الأموال النفقات العامة.

ويستلزم لتأمين هذه النفقات وتغطيتها، تأمين الواردات العامة من مصادر متعددة مثل الرسوم، الضرائب، الإعانات والقروض، وإيرادات أملاك الدولة وغيرها. وبما أن الدولة يتوجب عليها أن تنتهج منهج شفاف ومنضبط في عرض إنفاقها وتأمين وارداتها، فلا بد من أن تحدد وتوضح سبل إنفاقها وأوجه نشاطها خلال مدة زمنية محددة.

ووفقاً للمادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية اللبنانية تتبين العلاقة بين نفقات الدولة وواردها عند إعداد الموازنة، لذلك تتخلص عناصر المالية العامة في:

- الواردات العامة.

- النفقات العامة.

- الموازنة العامة. (الخير، 2014: 23).

### 3.3. الموازنة العامة

الموازنة هي عبارة عن عملية شاملة تتضمن التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير ومراجعة الحسابات الخاصة بالموازنة. إنّ عملية وضع الموازنة التي تتسم بالشفافية والمساءلة أمراً أساسياً لضمان نزاهة جميع الأنشطة والحد من احتمالات الفساد وتعتبر الإدارة المالية التي لا تتسم بالشفافية والمصحوبة بوجود المساءلة من العوامل الرئيسية لعدم وجود ممارسات فساد. (منظمة الناتو، 2010: 59).

#### 3.3.1. مفهوم الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة، فحجم الموازنة وهيكلها يؤثران على الأداء الإقتصادي ويتأثران به، لذلك شكّلت متغيرات الموازنة أدوات السياسة المالية للحكومة كالضرائب، النفقات بأنواعها الجارية والإستثمارية، والدين العام، التي تسعى إلى تحقيق مرحلي للأهداف العامة لخطط التنمية على إختلاف أنواعها وأجالها. (عبد الرازق، 2002: 5).

تعرف الموازنة العامة للدولة أنها قائمة تضمّ التقديرات المعتمدة لمصروفات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة، ويعني هذا أن الموازنة هي الإدارة الوحيدة المتاحة لمقابلة مقترحات الإنفاق بالموارد المتوقع توافرها في الفترة المقبلة، أي أنها تحقق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة. (الفسوس، 2010).

أما تعريف الموازنة وفقاً للدستور اللبناني: فقد عرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان بأنها، صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق. (قانون المحاسبة العمومية، المادة: 3).



### 3.3.2. أهمية الموازنة العامة ودورها في المالية العامة

للموازنة العامة دلالة تحمل بين ثناياها سياسة الإتجاهات العامة للدولة وفلسفتها، أي من خلال تحليل النفقات والإيرادات العامة تتوضح أهدافها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والتنمية. يتبين ذلك من خلال معرفة مقدار ما يُخصص للنفقات الإستثمارية من إجمالي النفقات العامة، حيث كلما إرتفعت هذه النسبة تدل على تركيز إهتمام الحكومة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي، الذي ينعكس إيجابياً على النشاط الإقتصادي. من جانب آخر أن للموازنة العامة أهمية كبيرة في إعطاء الحق في الرقابة على أعمال الحكومة، وذلك من خلال إلزامها بتقديم الموازنة العامة للسلطة التشريعية للمصادقة عليها، وبالتالي يترتب عليها تخويلها حق المراقبة على المصالح الحكومية من حيث المبدأ، والكيفية التي تسير عليها هذه المصالح. (الداودي، 2013: 47).

### 3.3.3. هيكل الموازنة العامة

تتألف الموازنة العامة من الإيرادات والنفقات وتُمثل:

**الإيرادات العامة:** مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة عبر خزينتها واللازم لمواجهة النفقات العامة ويكون عادة بصورة نقدية. (الخياط وآخرون، 2016: 42).

**النفقات العامة:** هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة. (كرودوي، 2007: 81).

### 4. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ديوان المحاسبة ووزارة المالية بالإضافة إلى معهد باسل فليحان المالي التابع لوزارة المالية.

ويمكن تعريف ديوان المحاسبة على أنه محكمة إدارية تتولى القضاء المالي، مهمتها السهر على إدارة الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزنة. يرتبط ديوان المحاسبة إدارياً برئيس مجلس الوزراء ومركزه بيروت. ( المادة الأولى، مرسوم 82، 1983، تنظيم ديوان المحاسبة).

أما وزارة المالية في لبنان فمقرها الرئيسي وسط المدينة في بيروت وتتألف من وحدات مختلفة لكل وحدة مهامها وصلحياتها، تشمل وزارة المالية في لبنان العديد من المديريات كل منها مهمها. ( عواضة وقطيش، 2019: 180). وسيقتصر بحثنا على مديريةية المالية العامة لمديرية الموازنة والمحاسبة العامة كونهما يتعلقا بموضوع الدراسة.

### 5. منهجية وإجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمتها مع إشكالية البحث التي سنتناول أثر تطبيق الشفافية في ضبط المالية العامة.

وبهدف معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، سيتم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للبحث، والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض بناء لإشكالية وفرضيات الدراسة وستوزع على مجتمع الدراسة في ديوان المحاسبة ووزارة المالية في لبنان. وبعد ذلك سيتم تفرغ بيانات الإستبانة على برنامج الحزم الإحصائية SPSS لإختبار الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة فرضيات للوصول الى نتائج الدراسة.



ستعتمد الدراسة على مزيج من معلومات أولية وثانوية، تتمثل المعلومات الثانوية في الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة الى الكتب والأبحاث والمصادر المكتبية المتعلقة بجوانب الدراسة والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات عن طريق الاستبانة، وتحليلها إحصائياً بهدف اختبار صحة فرضياتها، كما تعتمد على المسح المكتبي للإستفادة من الكتب والمصادر العلمية في بناء الإطار النظري. صممت الإستبانة بصيغتها الأولى وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي بطريقة تسمح بالإجابة على 5 درجات، تم اختيار عينة قصدية، تم توزيع 100 إستبانة في ديوان المحاسبة، و77 إستبانة في وزارة المالية اللبنانية أستردت بالكامل.

جدول رقم (1): الأوزان الأولية لل فقرات بحسب العبارات وفقاً لمقياس ليكرت

العبارات ذات البعد الإيجابي	غير وافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المقياس	1	2	3	4	5
الوزن	1.8 -	2.6 - 1.81	3.4 - 2.61	4.2 - 3.41	5 - 4.21

## 5.1. صدق أداة الدراسة وثباتها

### 5.1.1 صدق أداة الدراسة

تم عرض الاستبيان بصيغته الأولى على بعض المتخصصين في مجال الإدارة، وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم، فتم الأخذ بها وتصحيح الاستبيان بناءً لهذه الملاحظات، حتى أصبح في صيغته النهائية.

### 5.1.2 ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات إستبانة الدراسة وفقاً لمعامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ الذي بلغ لمجمل المحاور (0.945) وهو معامل ثبات مناسب وجيد لإعداد هذه الدراسة، وقد بلغ الجذر التربيعي للثبات (0.972) مما يدل على صدق الإستبانة، وعليه فإن هذه الدراسة تتميز بالصدق والثبات.

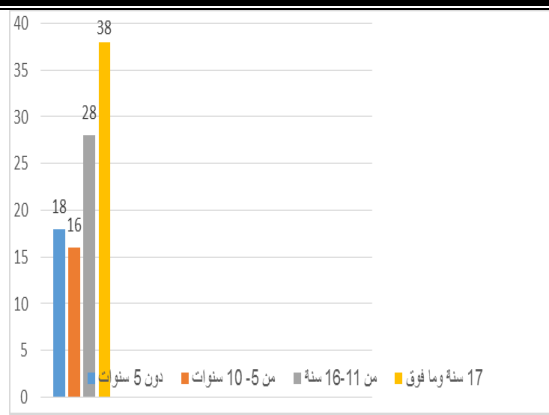
## 6. نتائج الدراسة والتوصيات

تم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، بعد إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) التي سيتم عرضها وتحليلها.

### 6.1 نتائج الدراسة

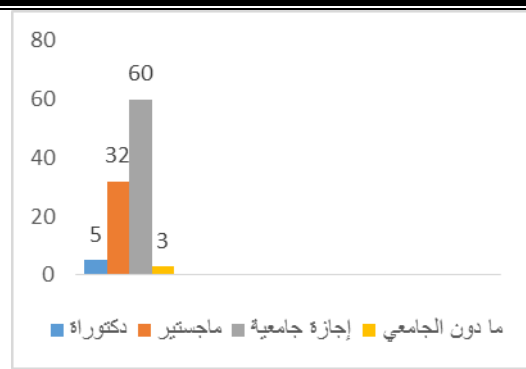
#### 6.1.1 توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

جدول رقم (2): عرض نتائج المتغيرات الديموغرافية



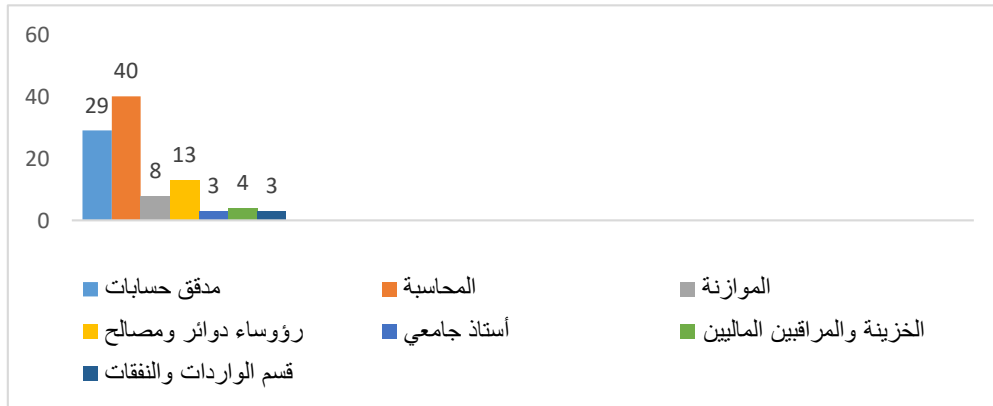
الرسم البياني (2): عدد سنوات الخدمة

إن النسبة الأكبر لسنوات الخدمة لمن هم فوق 17 سنة خدمة هي 38%، يليه لمن هم بين 11-16 سنة خدمة 28%، بينما دون 5 سنوات هم 18%، والأقل هم ما بين 5 سنوات لغاية 10 سنوات فهم فقط 16%.



الرسم البياني (2): المستوى التعليمي

من خلال الرسم البياني يتبين إن العدد الأكبر هم حملت الإجازة الجامعية 60%، يليه ذوي الدراسات العليا بمعدل 37%، بينما ما دون الجامعي هم فقط 3%.



الرسم البياني (3): المستوى الوظيفي

يبين الرسم أعلاه بأن النسبة الأكبر 40% هم من يعملون في المحاسبة، يليها 29% مدققين الحسابات، ثم 13% من رؤساء الدوائر والمصالح، 8% في الموازنة و 4% في الخزينة ومراقبين ماليين، بينما 3% هم من الأساتذة الجامعيين و 3% الآخرين يعملون في قسم الواردات والنفقات.





## الجزء الثالث: البيانات المتعلقة بالشفافية

6.1.2. نتائج المتعلقة بالشفافية  
المحور الأول: الشفافية

الجدول رقم (3): لمحور الشفافية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يؤثر تطبيق الشفافية في تحسين جودة البيانات المالية	17	42	26	7	8	3.53	1.105
		%17	%42	%26	%7	%8		
2	يساعد تطبيق الشفافية على إتخاذ القرارات السليمة في القطاع العام.	15	44	23	13	5	3.51	1.059
		%15	%44	%23	%13	%5		
3	تزيد الشفافية الرابط بين الموازنة والبيانات المالية.	17	44	23	12	4	3.58	1.037
		%17	%44	%23	%12	%4		
4	تُحقق الشفافية نتائج عالية الجودة في الوقت المناسب.	16	47	20	11	6	3.56	1.076
		%16	%47	20%	%11	%6		
5	تُمكن الشفافية من إستغلال الموارد المتاحة بشكل فعّال.	18	45	20	11	6	3.58	1.093
		%18	%45	%20	%11	%6		
متوسط فقرات محور الشفافية							3.55	0.96

## تظهر نتيجة الجدول (3) لمحور الشفافية

- الموافقة بشدة بنسبة 17% والموافقة 42% في الفقرة (1) على أن تطبيق الشفافية يؤثر في تحسين جودة البيانات المالية، و 26% كانت أجابتهم محايدة و 15% غير موافق وغير موافق بشدة.

- في الفقرة (2) كانت الموافقة بشدة 15% والموافقة بنسبة 44% بأن تطبيق الشفافية يساعد على إتخاذ القرارات السليمة في القطاع العام، و 23% نسبة المحايد، و 13% غير موافق و 5% غير موافق بشدة.

- في الفقرة (3) كانت الموافقة بشدة بنسبة 17% والموافقة 44% أن الشفافية تزيد الرابط بين الموازنة والبيانات المالية، و 23% كانت أجابتهم محايدة و 16% غير موافقة وغير موافق بشدة .

- في الفقرة (4) كانت الموافقة بشدة بنسبة 16% والموافقة 47% بأن الشفافية تُحقق نتائج عالية الجودة في الوقت المناسب، و 20% كانت أجابتهم محايدة و 17% غير موافق وغير موافق بشدة.

- في الفقرة (5) كانت الموافقة بشدة بنسبة 18% والموافقة 45% بأن الشفافية تُمكن من إستغلال الموارد المتاحة بشكل فعّال، و 17% كانت إجابتهم غير موافق بشدة وغير موافق بشدة.

يظهر الإنحراف المعياري معدلات تدل على إنحراف بسيط نسبياً تفسر وجود تقارب في الإجابات ولا يوجد تشتت فيها.



### 6.1.3 . نتائج المتعلقة بضبط المالية العامة

#### المحور الثاني: الموازنة العامة

الجدول رقم (4): لمحور الموازنة العامة

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	يساهم إعداد الموازنة بشكل شفاف في ترشيد إنفاق المال العام.	33%	34%	18%	10%	5%	3.80	1.155
		التكرار	النسب					
2	يؤدي تطبيق الشفافية إلى إتخاذ القرارات الصحيحة في توزيع الموارد.	16%	45%	26%	8%	5%	3.59	1.016
		التكرار	النسب					
3	تحسن الشفافية جباية الضرائب مما يؤثر إيجاباً على الموازنة العامة.	15%	43%	28%	7%	7%	3.52	1.059
		التكرار	النسب					
4	يساعد تطبيق الشفافية في الموازنة العامة على قياس الأداء.	12%	49%	24%	8%	7%	3.51	1.040
		التكرار	النسب					
5	يُعزز تطبيق الشفافية فعالية الإنفاق العام في الموازنة العامة.	21%	46%	21%	5%	7%	3.69	1.080
		التكرار	النسب					
6	يُحسن تطبيق الشفافية في الموازنة العامة سياسة الحكومة الإصلاحية.	16%	49%	23%	6%	6%	3.63	1.022
		التكرار	النسب					
7	يزيد تطبيق الشفافية في الموازنة العامة من إستقلالية الوزارات والإدارات.	16%	46%	25%	10%	3%	3.62	0.972
		التكرار	النسب					
8	يضبط تطبيق الشفافية الإنفاق العام في الموازنة العامة.	19%	46%	24%	8%	3%	3.70	0.969
		التكرار	النسب					
9	يُحسن تطبيق الشفافية الإيرادات الناشئة في الموازنة العامة.	24%	43%	19%	12%	2%	3.75	1.019
		التكرار	النسب					
0.89	متوسط فقرات محور الموازنة العامة						3.65	



#### تظهر نتيجة الجدول (4) لمحور الموازنة

- الموافقة بشدة نسبتها 33 % و الموافقة 34% في الفقرة (1) بأنه يساهم إعداد الموازنة بشكل شفاف في ترشيد إنفاق المال العام، و 18% كانت إجابتهم محايد، بينما 10% غير موافق و 5% غير موافق بشدة.
- في الفقرة (2) كانت الموافقة بشدة 16% و الموافقة بنسبة 45% على أنه يؤدي تطبيق الشفافية إلى إتخاذ القرارات الصحيحة في توزيع الموارد، و 26% كانت إجابتهم محايد و 13% غير موافق و غير موافق بشدة.
- في الفقرة (3) كانت الموافقة بشدة نسبتها 15% و الموافقة 43% أن الشفافية تحسن جباية الضرائب مما يؤثر إيجاباً على الموازنة العامة، و 28% كانت إجابتهم محايد و 14% غير موافق و غير موافق بشدة.
- في الفقرة (4) كانت الموافقة بشدة 12% و الموافقة بنسبة 49% على أن تطبيق الشفافية في الموازنة العامة يساعد في قياس الأداء، و 24% كانت إجابتهم محايدة، 8% غير موافق و 7% غير موافق بشدة.
- في الفقرة (5) كانت الموافقة بشدة 21% و الموافقة بنسبة 46% أن تطبيق الشفافية يُعزز فعالية الإنفاق العام في الموازنة العامة، و 21% كانت إجابتهم محايد، 5% غير موافق و 7% غير موافق بشدة.
- في الفقرة (6) كانت الموافقة بشدة نسبتها 16% و الموافقة 49% أن تطبيق الشفافية في الموازنة العامة يُحسن من سياسة الحكومة الإصلاحية، و 23% كانت إجابتهم محايدة و 12% غير موافق و غير موافق بشدة.
- في الفقرة (7) كانت الموافقة بشدة 16% و الموافقة بنسبة 46% على أنه يزيد تطبيق الشفافية في الموازنة العامة من إستقلالية الوزارات والإدارات، و 25% كانت إجابتهم محايدة، 10% غير موافق و 3% غير موافق بشدة.
- في الفقرة (8) كانت الموافقة بشدة بنسبة 19% و الموافقة 46% بأن تطبيق الشفافية يضبط الإنفاق العام في الموازنة العامة، و 24% كانت إجابتهم محايدة و 11% غير موافق و غير موافق بشدة.
- في الفقرة (9) كانت الموافقة بشدة نسبتها 24% و الموافقة 43% أن تطبيق الشفافية يُحسن الإيرادات الناشئة في الموازنة العامة، و 19% كانت إجابتهم محايدة، 12% غير موافق و 2% غير موافق بشدة. يظهر الإنحراف المعياري معدلات تدل على إنحراف بسيط نسبياً تفسر وجود تقارب في الإجابات ولا يوجد تشتت فيها.

**7. إختبار فرضيات الدراسة**

لتحديد علاقة الارتباط تمّ الإعتداد على معامل ارتباط سبيرمان.  
الجدول رقم (5): نوع الارتباط إستنادا إلى قيمة معامل الارتباط

(-) إرتباط سلبي				صفر	(+) إرتباط إيجابي			الإرتباط
0.4- إلى	0.7- إلى	1- إلى	1-	0	0.4 إلى	0.7 إلى	1 إلى	1+
0.01-	0.4-	0.7-			0.01	0.4	0.7	
ضعيف	متوسط	قوي	تامّ	منعدم	ضعيف	متوسط	قوي	تامّ

**الفرضية الرئيسية للدراسة هي:**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha \leq 0.05$  ، بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة في لبنان

الجدول رقم (6): نتائج الفرضيات

الفرضية	المحور	الدلالة الاحصائية	قيمة سبيرمان
الرئيسية	الشفافية	0.000	0.80
	المالية العامة		

يوضّح الجدول أعلاه أنّ قيمة الدلالة الإحصائية هي أصغر من 0.05 (5%)، هذا يدلّ أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة في لبنان، كما يظهر معامل الارتباط سبيرمان درجة العلاقة إيجابية قوية 0.80.

الجدول رقم (7): نتائج ANOVA

النتائج	البيان	
168.37	F	ANOVA

يوضّح الجدول أعلاه أنّ قيمة الدلالة الإحصائية هي أصغر من 0.05 ، هذا يدلّ أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة في لبنان، كما ظهرت (F) أثر إيجابي 168.37.

الجدول رقم (8): نتائج الإنحدار

النتائج	البيان	
0.74	المعامل	معاملات نموذج الإنحدار
1.01	القيمة الثابتة	
0.00	الدلالة الإحصائية	
ضبط المالية العامة = 0.74 * (الشفافية) + 1.01		معادلة خط الإنحدار



## 7.1. نتائج الفرضيات

جاءت النتائج على الشكل التالي:

- يوجد أثر إيجابي قوي 0.80، ذو دلالة إحصائية بلغت 0.00 وهي أصغر من 0.05 بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة في لبنان.
- يتضح من النتيجة السابقة أن تطبيق الشفافية يؤثر بشكل إيجابي في ضبط المالية العامة.
- أظهر تحليل التباين ANOVA قيمة  $F=168.37$  بدلالة إحصائية أصغر من (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي أن الإنحدار معنوي لا يساوي صفر وبالتالي يوجد أثر إيجابي بين تطبيق الشفافية وضبط المالية العامة.
- يوضح الجدول رقم 08 معادلة خط الإنحدار بين المتغيرين، عند تغيير (الشفافية) درجة واحدة سوف يتغير (ضبط المالية العامة) 0.74.
- وتدل بيانات الجدول رقم 08 على أن المتغير المستقل الشفافية له تأثير ذو دلالة إحصائية على تباين ضبط المالية العامة كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة (P-value or Sig.=0.00) وهي (أقل من 0.05).

## 8. التوصيات والإقتراحات

بناءً على نتائج الدراسة تم وضع بعض التوصيات، التي من الممكن أن تطور العمل في تطبيق الشفافية بهدف ضبط المالية العامة في لبنان، وهي كالتالي:

1. ضرورة تفعيل الأطر القانونية اللازمة لتعزيز الشفافية وسهولة تطبيقها من أجل ضبط المالية العامة.
2. نص القوانين التي توجب تطبيق الشفافية في القطاع العام، وإتاحة البيانات المالية والموازنة العامة للجمهور مما يزيد القدرة على المساءلة.
3. ضرورة تطبيق الشفافية بهدف تحسين جودة البيانات والتقارير المالية، وتقديمها في الوقت المناسب مما يساعد على إتخاذ القرارات السليمة.
4. السعي لتطبيق الشفافية من أجل إستغلال الموارد المتاحة بشكل فعال.
5. سيساعد تطبيق الشفافية في ترشيد الإنفاق العام وبالتالي ضبط المالية العامة.
6. ضرورة تطبيق الشفافية بهدف تحسين الإيرادات الناشئة والذي بدوره سيحسن إيرادات الموازنة العامة، مما سينعكس إيجاباً على المالية العامة.



## المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

#### أولاً: الكتب

- 1- أجيستام كارولين، أندرنالك إيزابيل. (2018). "دليل تفسير وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام". جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين- الأردن، المترجمون. المملكة المتحدة: WILEY.
- 2- الخياط عدنان حسين، الجبوري مهدي، الموسوي وائق. (2016). "اقتصاديات الموازنة العامة". الطبعة الأولى، الجزء الأول، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 3- الخير خالد. (2014). "المبادئ العامة في علم المالية العامة والموازنة". لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- 4- الداودي زينب. (2013). "دور الإدارة في أعداد وتنفيذ الموازنة العامة". الأردن: دار ينبور للنشر.
- 5- العامري سعود، الحلو عقيل. (2020). "مدخل معاصر في علم المالية العامة". الطبعة الثانية، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 6- عبد الحميد عبد المطلب. (2010). "اقتصاديات المالية العامة". طبعة أولى، جمهورية مصر العربية: الشركة العربية المتحدة للتسويق.
- 7- عواضة حسين، قطيش عبد الرؤوف. (2019). "المالية العامة". الطبعة الثانية، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 8- الفسفوس فؤاد. (2010). "المحاسبة الحكومية". الطبعة الأولى، الأردن: دار الكنوز العلمية.
- 9- كردودي صبرينة. (2007). "تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي". الطبعة الأولى، الجزائر: دار الخلدونية.
- 10- يوسف حسين. (2006). "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي". الأردن: دار النفائس.

#### ثانياً: الدوريات والمنشورات والمؤتمرات

- 1- عبد الرازق عمر. (2002). "هيكل الموازنة العامة الفلسطينية". فلسطين: منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- 2- قرادعي كاوة. (2011). "أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري". أربيل: منظمة كيدو.
- 3- منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO). (2010). "بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع خلاصة وافية لأفضل الممارسات". مترجم في 2012 المترجم محمود السيد، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية.



### ثالثاً: المراسيم والقوانين:

- 1- رئاسة الجمهورية اللبنانية. الصادر بتاريخ (1926/05/23) مع جميع تعديلاته. "الدستور اللبناني". الجمهورية اللبنانية: مجلس النواب.
- 2- مرسوم إشتراعي رقم 82. الصادر بتاريخ (1983/09/16). "تنظيم ديوان المحاسبة". الجريدة الرسمية عدد 39، الجمهورية اللبنانية: رئيس الجمهورية- رئيس مجلس الوزراء.
- 3- مرسوم رقم 14969. الصادر بتاريخ (1963/12/30). " قانون المحاسبة العمومية". الجمهورية اللبنانية: رئيس الجمهورية- رئيس مجلس الوزراء.

### رابعاً: الدراسات العلمية:

- 4- البكوع فيحاء، العلي منهل، الأفندي إرسلان. (2009). "دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي". مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العدد 25 و 26.
- 1- حكيم براضية. (2016). "إعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة والرقابة على المال العام". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد العاشر.
- 2- خنفوسي عبد العزيز. (2020). "شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي". مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 39.
- 3- مبروك نزيه. (2015). "شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها وآليات تعزيزها". مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الجزء الثالث، العدد الثلاثون، جمهورية مصر العربية: جامعة الأزهر.

### خامساً: المواقع الإلكترونية: مدقق

- 1- صندوق النقد الدولي. (2012). "مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة". (تم الإطلاع في 2021/1/15). متاح على موقع: [www.imf.org](http://www.imf.org)
- 2- صندوق النقد الدولي. (2016). "كيف يشجع الصندوق زيادة شفافية المالية العامة". صحيفة وقائع، (تم الإطلاع في 2021/1/12). متاح على موقع: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fiscal.htm>
- 3- صندوق النقد الدولي. (2007). "دليل شفافية المالية العامة". (تم الإطلاع في 2021/01/13). متاح على موقع: [www.imf.org](http://www.imf.org)



www.mecsjs.com/ar

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية MECSJ

العدد الرابع والثلاثون (شباط) ٢٠٢١

ISSN: 2617-9563

- 4- العكام محمد. (2018). "المالية العامة". منشورات الجامعة الافتراضية السورية. (تم الإطلاع في 2021/01/21). الكتاب متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة على الموقع التالي:  
<https://pedia.svuonline.org>
- 5- مُحمّد عفيفي السيد، ديوان المحاسبة – يوليو 2007، نقلاً عن أحمد السيد كردي، مفهوم الشفافية ولمقصود بها (طبيعتها وأهدافها)، (تم الإطلاع في 2021/1/10). متاح على موقع:  
<https://kenanaonline.com>
- 6- منظمة الشفافية الدولية. (تم الإطلاع في 2021/1/10). [www.Transparency.org](http://www.Transparency.org). هيئة النزاهة العامة. "الشفافية". منشور على شبكة المعلومات الدولية، (تم الإطلاع في 2020/5/15). متاح على موقع: <http://www.nazaha.iq/search-web/other/4.pdf.28/7/2015>
- 7- وزارة المالية في لبنان: (تم الإطلاع في 2021/1/18). متاح على موقع:  
[www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)